

عن النظم التاريخية .. وآليات التحول

ثمة حديث يجرى وجدل يشور حول عالم جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مغايراً لما كان قبله مباشرة وبالأحرى لما كان يحاول ترسيخ نفسه لا يزال فى مسعاه إلى تشكيل نمط جديد بعد سقوط النمط السابق «الحرب الباردة» نهاية الثمانينات ، وبالأدق لما دعونه مع بداية التسعينات بالنظام العالمى الجديد ، ومع منتصفها بحركة العولمة بحسبانها موجة تحول بدت واسعة تحتوى ضمن بناءاتها هذا النظام الجديد الذى صار تعبيراً عن بنيتها السياسية ، فهل حقاً تغير العالم على نحو كايح لبنيه التسعينات يتجاوزها إلى الأمام أو للخلف أو يشق مسار يوازىها الطريق . وعلى الأبسط هل توافرت الشروط الموضوعية لمثل هذا التغير أو حتى هى بصدد أن تتوافر ؟

بداية نتصور أن ثمة شروطاً ثلاث موضوعية - على الأقل - للقول بتغيير العالم تتعلق بعمق التحول فى ثلاثة أركان رئيسية فى بنيته القائمة :

أولها : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية فى التعامل مع الطبيعة على مستوى الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها على نطاق واسع فى المكان ، وأجيال متتالية فى الزمان على النحو الذى يحقق الاستفادة الكاملة والمثلّى من إمكانات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطور فى مراحل تالية سبقها ولاشك درجات أدنى من الوعى والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتنافرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكمات أدنى لنمو المنهج العلمى بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقذار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أى من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها - أى التكنولوجيا - فى شتى مستوياتها هى العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمى المنظم فى التعامل مع الطبيعة ، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة التى أمكن استكشافها وحيازتها ، ومراكمتها تجسداً للخبرة البشرية فى إدراك الطبيعة وتوظيفها .

وهنا يمكن ترتيب أنماط للانتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس على التطورات المعرفية الجارية فى التاريخ من المعرفة البدائية السحرية ، إلى المعرفة التقليدية وكلاهما يقع فى منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود ، إلى العلم الحديث الذى يصوغ الرؤية الحديثة للوجود .

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التى تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التى تقوم عليها فى أبنية قانونية وسياسية تصنع

منها نظماً تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معاً وتتغذى استرجاعياً على مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحديد فى النظام «التاريخى» مركزاً للقيادة سواء كانت الهيمنة الإمبراطورية الكلاسيكية ، أو القطبية الحديثة .

وهنا يصوغ إدوارد ولا رشتاين^(١) مفهومه عن «النظم التاريخية» كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة والتاريخية للنظم العالمية حتى من قبل أن تكتسب هذا الوصف الأخير «العالمية» . وعلى الرغم من أن لكل نظام تاريخى سماته التى ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية فى ثلاثة أنماط تاريخية على أساس أسلوب الانتاج والذى يفهمه ولا رشتاين بشكل عام على أنه «تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعنى بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل» المفهوم الماركسى ، وإنما يتضمن أيضاً إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع أى فى الحقيقة «نمط الانتاج» الذى يؤسس للنظم التاريخية الثلاث ؛

أول هذه النظم هو «النظام الصغير» الذى يقوم على نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخياً وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بالتقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضه الإنتاج . والعوامل التى تتحكم فى هذا النمط هى أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة . ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهى بطبيعتها جماعات محلية جغرافياً وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

وثانى هذه النظم يتمثل فى الإمبراطوريات العالمية التى استفحل أمرها نتيجة لتوزيع فائض الانتاج . ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات فى أشكال مختلفة عبر التاريخ وهى جميعاً تشترك فى النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفى لتضمن انتاجاً فائضاً يفوق الاستهلاك المحلى . وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم ، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك فى أن فائض الإنتاج هو الذى يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده فى النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال فى الإمبراطورية الرومانية أو للبنى

المجزأة مثل أوروبا الإقطاعية . وعلى الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يرى أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتى الماضي القريب .. الآن في الحقيقة .. تقوم على أساس مادي .

وأما النظام الثالث فهو نظام الاقتصاد العالمي الذي يعتمد نمط الانتاج الرأسمالي ومعياري الانتاج فيه هو مبدأ الربحية الذي دافعه الأساسي هو تكديس فائض الانتاج بوصفه «رأس مال» . وفي حين أنه لا يوجد لهذا النظام هيكل سياسي يهيمن عليه، فإن المنافسة بين وحدات الانتاج تتحدد وفق أحوال السوق بحيث تصبح القاعدة الأساسية : إما الانتاج الفائض وإما الإنهيار . وفي هذا النظام تنتعش أحوال السلع الجيدة وتندهر أحوال السلع الأقل جودة التي يضطر أصحابها إلى تخفيض أسعارها نظراً لعدم الإقبال على شرائها . وهذا النمط من الانتاج هو الذي يحدد معالم الاقتصاد العالمي .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الانتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى والاستثناء الوحيد الذي قدر له أن يتواصل هو الاقتصاد الأوربي الذي ظهر أعقاب سنة ١٤٥٠م وبالأحرى «١٤٩٢م» وراح يتسع ليغلق أرجاء الكرة الأرضية . والتاريخ المحدد لهذا الإتساع هو العام ١٥٥٧م عندما أفلس كل من «أل هابسبورج» النمساويين والأسبان ومنافسيهم «آل فالوا» الفرنسيين في محاولة الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي الوليد آنذاك نتيجة لسيطرة رجال البنوك على المستوى الدولي وحيث كان الاقتصاد الأوربي في هذا العام قد تجاوز مرحلة الحرج ليصبح المثل التاريخي الوحيد لنظام اقتصادي عالمي متكامل صار وحدة النظام العالمي منذ عام ١٩٠٠م .

ولاشك أن العلاقة بين هذه النظم التاريخية الثلاث ليست منقطعة تماماً رغم تتابعها في الزمن ولكنها قائمة سواء بموازاة بعضها أحياناً عند لحظات التحول ولو بشكل مؤقت . أو عبر عملية الوراثة أي وراثة كل منها للآخر السابق عليه وذلك عبر أربعة أنماط من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور ، وكولن فلنت على النحو التالي^(٢) .

الأول منها هو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط انتاج إلى نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية . ومن ذلك على سبيل المثال تطور بعض النظم الصغيرة إلى إمبراطوريات كبرى في ظروف مواتية سواء في العالم القديم أو الحديث . فلقد كان النظام الإقطاعي في أوروبا سلفاً للاقتصاد الرأسمالي الأوربي فيما تلا من تاريخ . ويمكن أن نطلق على هذا التحول مصطلح «النقلة» وأشهر الأمثلة

على ذلك هو التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا في أعقاب العام ١٤٥٠م. ونحن هنا لا نوافق تيلور وفلنت على هذا التحديد الذى يعيبه كونه لا يرتبط بحدث سياسى بارز يبرر له على صعيد الوعي بكوكبنا والذى برز أفقه العالمى حقيقة مع إكتشاف الأمريكتين عام ١٤٩٢م مما يجعل هذا التاريخ هو الأقرب لوصف النقلة على مستوى النظم التاريخية حتى لو ارتبطت هذه النظم أساساً بعمليات اقتصادية وأنماط انتاجية فى الأساس ، خصوصاً وأن ما تم الانتقال إليه بعد العصر الإقطاعى فى أوروبا هو ما تسميه هذه الدراسة بـ «الدوام المركنتيلى» والذى تأسس على حامل الدولة التجارية وخاصة على التجارة مع العالم الجديد فى الأمريكتين حيث التنافس الأسباني - البرتغالي فى القرن السادس عشر على المستعمرات والتجارة ، ثم الهيمنة الهولندية البحرية والتجارية فى القرن السابع عشر ، وحيث تأخر بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه «الدوام الصناعى» إلى منتصف القرن الثامن عشر مصاحباً للثورة الصناعية الأولى والتي نقلت الهيمنة من هولندا إلى بريطانيا .

وأما نمط التحول الثانى فهو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق «الدمج» فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزديادة فإنها تبتلع فى الطريق النظم الأصغر حجماً وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبة على أمرها إذ عمل الغزاه أو المستعمرون على إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً فى العجلة الكبرى لإنتاج القوى الغازية ، ولقد خبرت شعوب كثيرة من أهل الأرض هذا التحول الذى أملاه الاستعمار الأوروبى على تلك الشعوب فى السنوات الخمسمائة الأخيرة .

أما النمط الثالث فيطلق عليه «النمط المتوقف» الذى يتأنى نتيجة لوجود مركزين للانتاج فى رقعه جغرافية واحدة ويسيران فى اتجاههما على الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما . والمثل التقليدى لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التى إندمجت فى وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست فى أوقات الفوضى والاضطراب السياسى التى يشار إليها باسم عصور الظلام التى كانت أوروبا مثلاً نموذجياً لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع .

وأما النمط الرابع والأخير فهو نمط «الاستمرارية» وهو عادة ما ينبع من داخل النمط نفسه من خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء ، وعلى رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطى ، والمسار الدائرى ، حيث مرت إمبراطوريات العالم

الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أى : من نظم صغيرة إلى بيروقراطيات عسكرية إنتهى بها المطاف إلى الإنحلال والسقوط ، وفى مجال الاقتصاد الحديث «العالمى» تميل هذه التحولات إلى الخطية فى الأغلب وأحياناً إلى الدائرية فيما تشهده من دورات للنمو والركود .

أما الركن الثالث فى بنية النظام «التاريخى» فهو ركن الشرعية .. ويتعلق بدرجة الرضى التى تحوزها منظومتا المعرفة والتنظيم تكرساً لاستقرار النظام التاريخى القائم عليهما معاً . وهى تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى المهمة لحركته ولؤساته يقوم بتضمينها ما يسمى بالخطاب الفكرى الذى يؤدى وظيفة التبرير الإيديولوجى للنظام حيث يجب أن يسود هذا الخطاب الفكرى على كل وأى خطاب آخر فيحيله - إن وجد - إلى موقع المعارضة ليتمكن وحده - أى الخطاب السائد - من الإنفراد بعملية تحديد سقوف القبول الأخلاقى والسياسى لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التى قد تثيرها أحياناً .

ويلاحظ روبرت كوكس^(٣) أن الدول التى احتلت موقع الهيمنة قد عمدت دوماً إلى إشاعة الأفكار الليبرالية التى لقيت قبولاً واسعاً فى مختلف ربوع العالم ومن ثم فإن الهيمنة تنطوى على أبعاد تتجاوز مجرد الزعامة السياسية . ولا يتضح ذلك فقط من الأحوال الى سادت زمن الحرب الباردة عندما طرحت الولايات المتحدة - التى كانت تملك الإمكانيات المادية للسيطرة على الساحة الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد أسهمت فى إقامة مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار للنظام العالمى الجديد «أنداك» كما يلاحظ كوكس وإنما يتضح - فى اعتقادنا - على نحو أعمق من ملاحظة التاريخ كله وعبر الربط بين القوى المسيطرة سياسياً وعسكرياً وبين المقولات والقيم الفكرية والأخلاقية الراجعة فى كل حقبة تاريخية .

وتفسير ذلك هو أن الدولة / الإمبراطورية فى سعيها إلى الهيمنة قد تخطط للصراعات الداخلية لدى خصومها ، أو الإقليمية بين الدول المتنافسة معها حتى يمكنها التوسع فى الأرض حولها أو فى النفوذ أو كليهما . وقد تبقى فقط بدون تخطيط على أهبة الاستعداد لتوظيف هذه الصراعات إذا ما وقعت لصالح نزعتها التوسعية سواء التجارية والسياسية فى عصرنا الحالى ، أو الجغرافية العسكرية فى الماضى .

غير أن مركز الهيمنة هذا - الدولة القطبية أو الإمبراطورية - لا يمكنه العيش فى خضم صراعات مستمرة وإلا لعجز عن الاستمرار فى التفوق ومن ثم فهو بحاجة

دائمة إلى تخليه تفوقه العسكرى أو الاقتصادى وجعله مقبولا وسلمياً من الآخرين وذلك عن طريق الثقافة أو الإيديولوجيا تحديداً . فمقولات السلام الرومانى ، والقانون الرومانى كانت أدوات لتلك الإمبراطورية لتسويد نموذجها السياسى وجعل هيمنتها مقبولة أو على الأقل ممكنة . وكذلك نمط الحياة الأمريكى المعاصر بكل تعبيراته الفنية والغذائية والفكرية والسياسية هو وسيلتها لصيانة تفوقها عبر بناء لجاذبية ما يسمى «بالحلم الأمريكى» .

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهري له لا بد وأن يوفق إلى أقصى حد ممكن بين خطابه الفكرى للهيمنة ، وبين المشترك الإنسانى حتى يسهل لقيمه هو أن تتحول إلى قيم إنسانية عالمية جذابة إذ أن ابتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة - المثل حسب نظرية المعرفة الأفلاطونية ، والمقولات الأساسية أو المسلمات العقلية حسب الفلسفة الحديثة «الديكارتية» - سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية فى آن واحد . ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيرى كان الخطاب الفكرى أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين وخاصة المستضعفين والمحرومين بالمعنى السياسى والاقتصادى من شعوب العالم ، فلا ينسى أحد تلك الثورة التى أحدثتها مبادئ ويلسون عن حق تقرير المصير لدى شعوب المستعمرات والحميات الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ يمكن أن ننسب إلى هذه المبادئ التبشيرية أنذاك دورها فى إلهام الكثير من الحركات الوطنية ضد الاستعمار الأوروبى فى العقود الثلاثة التالية ، وأيضاً دورها فى تسهيل الصعود الأمريكى إلى قمة وقيادة النظام العالمى ثنائى القطبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ جعلت الكثير من الشعوب فى العالم ترحب بالدور السياسى والعسكرى والاقتصادى الأمريكى المتزايد فى العالم على حساب القوى الاستعمارية التقليدية الذابلة آنذاك . كما أن مركز الهيمنة يكون مضطراً فى كثير من الأحيان للخضوع هو نفسه لتلك القيم المهيمنة لتستمر كذلك وحتى يبدى هو للآخرين صدقيتها ونجاحاتها حيث إحترامه لها قبل الآخرين يقع فى صميم قيمة المساواة بين البشر والدول . غير أن الأمر يبدو صعباً وإشكالياً عند تلك النقطة المهمة : فإلى أى حد يجب الخضوع لهذه القيم ، دون أن يحرمه هذا من الاستفادة من هيمنته الفعلية تحت شعارها ، وبالأحرى كيف يمكن استثمار معادلة الهيمنة - الخضوع ؟ وهنا قد ينزع مركز الهيمنة إلى أكثر من ألية ؛

- منها المرحلية مثلاً حيث يخضع لقيم الهيمنة التى رفعها لفترة زمنية تكفى لترسيخها وهى غالباً الفترة التى يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أى فى الفترة التالية للحظة الصعود الدولى أو الإمبراطورى إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم

مصاحبه أو متأخره قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجة وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون بعد ذلك بداية توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة في التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلى مرجعية إنسانية يحاكم بها الآخرين وبطالبتهم بالخضوع لمقتضياتها .

- ومنها كذلك المراوغة إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً ، وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكيدا ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلى الحد الذي يردع الآخرين عن مواجهة مركز الهيمنة بسلوكياته وممارساته المارقة على القيم المرجعية للنظام التاريخي القائم والذي يسوده هو ، وإن كانت هذه الآلية تؤدي بالتدريج إلى تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركز الهيمنة تؤدي إلى تآكل شرعيته وقد تقود إلى أفول في هيمنته .

- ومنها الانتقائية أيضاً ، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلى إطلاق أكثر من خطاب يقوم بينها بعض التعارض أحياناً ، وأحياناً أخرى يصل التعارض حد التناقض ثم يشرع في ممارسة كل من الخطابين في الوقت الذي يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو لكل قيمه أو خطاب فكري أو سياسي ومدى إنطباقه على كل صراع أو إقليم . بل وأحياناً يتم تطبيق المبدأين على الصراع نفسه ولكن في أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما في بداية الصراع مثلاً ، وإعمال المبدأ النقيض في فترة تالية حينما يكون هو الأنسب لإنجاز مصالح مركز الهيمنة أو القوى التي يؤيدها حسب تأويله الجديد لمصالحه وكيفية تحقيقها أو لتغير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية في إتجاه يملئ إعمال المبدأ النقيض للتكيف مع هذا التغير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتي قد تكون في استمرار الصراع قائماً وليست في حله أو تجاوزه .

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ على هيمنته ، فإن التقادم غالباً ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سنه كونه إلهيه ووجودية فيما يبدو حسب الآية الكريمة «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...» صدق الله العظيم^(٤) . غير أن كوكس يسعى إلى تفسيرها^(٥) بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوى المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها لترقى من كفاءتها الإنتاجية كى تضاهي إنتاجية القوى المهيمنة ، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن اثنين من القوى العظمى في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة ، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلى التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو

صعداً إلى موقع الصدارة ، وهو السيناريو نفسه الذى تم بين بريطانيا والولايات المتحدة فى أعقاب ١٩٤٥ م . وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمراً ميسراً من ناحية ، كما أنها تضيف مساحة من الشرعية على الوضع الجديد من ناحية أخرى .

هكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم على نمط إنتاج الصيد والرعى ، إلى النظام عبر الإقليمى «الإمبراطورى» القائم على نمط إنتاج الزراعة ، إلى النظام العالمى الحداثى القائم على أرضية الاقتصاد العالمى بنمطية المركنتيللى ، والصناعى ، وها نحن بصدد الجدل حول عملية إنتقال إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى أو نمط انتاج المعرفة مما سوف يرتب قيام نظام جديد يسميه البعض بنظام العولمة . وفى هذه الدراسة سوف نتوقف عند مراحل ثلاث أساسية للنظم التاريخية فى حركية من الماضى إلى المستقبل ، وفى الفصل الأول نعالج النظام عبر الإقليمى ، وفى الفصل الثانى سوف نعالج النظام العالمى الحداثى ، وأما الفصل الثالث فسوف نمد فيه البصر لتشوف مستقبل النظام العالمى ما بعد الحداثى فى إتجاهات ثلاث أساسية محتملة تتجاوز جميعها مرحلة العولمة الراهنة التى نعتبرها ليست سوى مرحلة إنتقالية قد تكون نهاية النظام العالمى الحداثى ، أو بداية النظام ما بعد الحداثى .